

تونس في 4 أكتوبر 2018

## بيان توضيحي حول ترسيم الطلبة ذوي الاحتياجات الخصوصية بالمدرسة العليا لعلوم وتقنيات الصحة بتونس

على إثر ما راج من أخبار حول وجود إشكاليات تخص ترسيم 26 طالبا كفيفا في شعبة العلاج الطبيعي بالمدرسة العليا لعلوم وتقنيات الصحة بتونس، يهم الوزارة أن توضح ما يلي :

- عملية ترسيم الطلبة المعنيين بالمؤسسة المذكورة واستقبالهم بالمبيت الجامعي جارية بصفة عادية. هنالك تأخير في انطلاق الدروس لأسباب بيداغوجية ولوجستية. مع العلم أنها ستنتقل تدريجيا بداية من يوم الاثنين 8 أكتوبر 2018.
- تم إشعار الوزارة من طرف إدارة المدرسة المذكورة بوجود صعوبات في طاقة الاستيعاب بشعبة العلاج الطبيعي نظرا لارتفاع عدد الراسبين من المرشحين بالسنة الأولى، من ناحية، ولنقص في إطار التدريس والتجهيزات الضرورية للتكوين التأطير، من ناحية أخرى.
- انطلقت الوزارة منذ هذا الإشعار في سلسلة من الاجتماعات والمعانات الميدانية لتدارس الوضع بالتنسيق مع إدارة المؤسسة والإدارات المعنية من وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية.
- وقد التأم آخر اجتماع بمقر المدرسة المذكورة يوم الثلاثاء 2 أكتوبر 2018 وجمع بين ممثلين عن إدارة المدرسة وإطار التدريس وكل من المدير العام للتعليم العالي والمدير العام للشؤون الطلابية ورئيس جامعة المنار ومستشار بوزارة الشؤون الاجتماعية والمديرة العامة للصحة بوزارة الصحة. كما تمت زيارة ميدانية إلى مقر الاتحاد الوطني للمكفوفين حيث يتم تدريس طلبة شعبة العلاج الطبيعي لمعانة وضع الفضاءات والتجهيزات.
- تم الاتفاق على عدد من الإجراءات العاجلة لحل هذا الإشكال وتمكين الطلبة من الانطلاق في الدروس في اقرب الآجال بعد أن تقرر ما يلي :

- 1- تهيئة فضاء جديد للتدريس بمقر إتحاد المكفوفين بمساعدة من طرف الإدارة العامة للبنائيات والتجهيز لوزارة التعليم العالي وذلك لتحسين طاقة الاستيعاب اللوجستية .
- 2- تدعيم طاقة الاستيعاب البيداغوجية بتعزيز طاقم التدريس القار بأساتذة عرضيين بالنسبة للمواد النظرية وخبراء متعاقدين بالنسبة للجانب التطبيقي.
- 3- دعم مشترك لميزانية المؤسسة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية .
- 4- التدخل العاجل عبر مصالح الوزارة ومتطوعين من المجتمع المدني لتحسين ظروف الدراسة وتهيئة فضاءات العمل بمقر الإتحاد.

هذا وتأسف الوزارة لما راج من مغالطات حول هذا الإشكال في بعض وسائل الإعلام وعلى بعض صفحات التواصل الاجتماعي ومحاولات التوظيف السياسي لمسألة بيداغوجية بالأساس تمت معالجتها بسرعة وبكل مسؤولية بالتنسيق بين ثلاثة وزارات وبعيدا عن الضجة الإعلامية وأي شكل من أشكال التوظيف .

وفي الختام، تذكر الوزارة أنها تولي أهمية خاصة لذوي الاحتياجات الخصوصية من طلبة وأساتذة وموظفين وعملة وأحما، ويقطع النظر عن التدخل العاجل في كل الحالات الخاصة، قد انطلقت في عملية تقييم شاملة لحاجيات المؤسسات من تهيئة خاصة لاستقبالهم. ويندرج هذا التمشي في سياسة متكاملة تعمل عليها الوزارة بالتنسيق مع لجنة شؤون ذوي الإعاقة والفئات الهشة مجلس نواب الشعب.